تأشير الاخطاء بدقة... أُولى خطوات معالجتها

حميد الموسوي

مامن حركة تغيير –صغيرة او كبيرة– الا وتعرضت وفي اولى خطوات مسارها التصحيحي الى اخطاء، تتعدد وتتنوع، تكبر وتصغر تبعا لمراحل وفترات ومحطات ذلك المسار. والشواهد التأريخية اكثر من ان تعد وتحصى. تبدأ سهلة بسيطة وتشتد وتتعاظم ثم تتشعب وتتأزم وتستعصي خاصة في حالة اهمالها وعدم المبادرة الى معالجتها تباعا، وقد تعالج باخطاء مشابهة وربما باخطاء افدح وبدفع خسائر باهضة اقلها الوقت والمال والتنازلات والمواقف عن قصد ومن خلال اصابع مدسوسة او عن غفلة وقلة خبرات او تخبط ووضع الرجل غير المناسب في مركز قرار. احد قادة الثورة الصينية الكبار كان يعلن – نهارا جهارا وعلى رؤوس الاشهاد– بعد كل اخفاق او تعثر في مسيرة الثورة: هذا فشلنا الاول، هذا فشلنا الثاني... هذا فشلنا العاشر وهكذا.. وهذا هو شأن الحكماء وهذا ديدن رواد حركات التحرر في العالم بصرف النظر عن نوع تلك الحركات واهوائها وميولها طالما وضعت نصب عينيها وعلى رأس اهدافها مهمة تحرير الانسان... اي انسان. وسيان كان التحرير من عبودية الوثنية والضلالة، او عبودية الجهل والفقر والامية او عبودية الاستعمار والاستغلال، او عبودية التسلط والدكتاتورية والتعسف والظلم. فهل تكرر هذا المشهد على مدار تأريخنا قديمه ومعاصره وعلى كافة الصعد والمستويات وعلى اختلاف القيادات السياسية والاجتماعية والعسكرية النخبوية منها والجماهيرية؟.

الكل ينكرون العصمة بل يتبرؤون منها لفظا ويتمسكون بها تطبيقا. الجميع يتبجحون باحترام الرأي الاخر رياءا ويحيطون اراءهم بجدار قدسي لاياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. البعض تاخذه العزة بالخطأ فان تفاقم توجه الى اقرب شماعة ليطلقه عليها مشفوعا بقائمة طويلة من التسويفات والمعاذير. والبعض الاخر يستخف بتجارب الاخرين ويأنف ان يتخذها عبرا ودروسا مفضلا اللدغ عدة مرات ومن نفس الجحر متوقعا بل واهما ان الاذى لايطوله وان السم لايؤدي مفعوله في دمائه "النرجسية".

ومن هنا منشأ فشلنا وتأخرنا وتخلفنا، وهذا هو مكمن اختلافنا وتناحرنا ومجلب كوارثنا ومصائبنا.

اخطاء حركة التغيير التي تمنينا ودعونا مخلصين ان تكون حركة تحرير خاتمة لمعاناتنا ومظلوميتنا واستعبادنا بدأت مع ساعة الصفر لانطلاقها ولازمتها خطوة خطوة مع علمنا بالامكانات المؤهلة للعقول التي خططت وقادت ونفذت وتابعت عمليات اسقاط السلطة السابقة فهل هناك شك بأن تلك الاخطاء مقصودة وان ارتكابها حلقة من حلقات الفوضى الخلاقة؟ وهل هناك توجيه مدروس لرسم مسار مليء بالمطبات والمنعطفات الحرجة والطرق المسدودة اجبرت الحركات المشاركة في العملية السياسية على ان تسلكه مغمضة العيون؟

حاورْ ابسط مواطن عراقي واسأله – وعلى سبيل الملاطفة او الاستفزاز– هل هنالك اخطاء ارتكبها قادة العراق الجدد؟ سترى كيف ينبري ذلك المواطن البسيط واثقا ليعد اخطاء كل سنة من السنين السبع على حدة مستخدما حبات مسبحته ذات المائة وواحد وراقبه جيدا فسيعيد تدوير المسبحة اكثر من مرة لعدم كفاية حباتها لحصر واستيعاب تلك الاخطاء. فاذا كان هذا تشخيص المواطن البسيط، فما بالك بتشخيص النخب واهل السياسة؟ وهل يعقل انها غابت عن ذهن وتفكير قادة العملية السياسية او انطلت عليهم؟!. واذا كان حالهم "مجبر اخاك على اختيار الارنب" فما الذي يمنع بعض الحركات والاحزاب الوطنية من اجراء مراجعة دورية او فصلية لتشخيص الاخطاء ومعالجتها فورا وقبل استفحالها؟.

واذا كانت قد اتخذت مثل تلك الاجراءات وهو امر بديهي ومفروغ منه فلماذا وقعت وتقع مرارا وفي نفس الاخطاء وبعضها قاتلة، ولماذا تصر على التمسك بوجوه اثبتت فشلها وتكررت خيباتها واخفاقاتها وتسببت في نفور بعض قواعدها واستياء الكثيرين من وجودها؟.

التضحية والايثار وحسن الظن وحسن الظاهر ليست من قواعد السياسة كما لايحتوي قاموسها الا على مفردات المجاملة الشفوية والدبلوماسية المبطنة بالدهاء ونصب الفخاخ لتحقيق المزيد من المكاسب والمصالح التي تكون مشتركة احيانا في حالة تكافؤ الطرفين.

وقف تشرشل امام شاهد احد القبور في المقبرة الملكية البريطانية وكان يشارك في تشييع جنازة احد القادة وتساءل باستغراب: ايعقل ان يضم هذا القبر رجلين؟!.

كانت لوحة القبر تحمل عبارة : هنا يرقد الرجل الصادق والسياسي المخضرم فلان الفلاني.

رجالات الكنيسة... اراء ومواقف

ثامر

رب سائل يسأل بإستغراب، لماذا الإهتمام بما يقوله او يصرح به رجل الدين ثم التعويل عليه في موضوع السياسة؟ وهو سؤال وارد ومشروع لأننا غالبا ما نؤكد نحن "المدنيين من المثقفين والسياسيين" و هكذا رجال الدين علي ضرورة فصل الدين عن السياسة، اي اننا في الخطاب المعلن يتفق كلانا على ضرورة هذا الفصل، ولكن على أرض الواقع يأخذ الأمر هيئة مغايرة من الممارسة، ماذا يحسب هذا التلوّن، ولماذا هذه المسماة بالإزدواجيه أن صح التعبير؟

إن كان الهدف من التساؤل هو إيجاد المدخل الى الحل الذي يخدمنا جميعا، علينا اولا معرفة سبب هذه الازدواجية، و الجواب بكل بساطة هو أننا كشعب ندرك جيدا بأننا فعلا نعيش ونمارس هذه الإزدواجيه الثقافية التي هي إحدى مخلفات ظاهرة تناوب او تصارع السياسة "الفكروالفلسفة المادية" مع الدين "الروحانيات واللاهوتيات" في حكم مجتمعاتنا، فتاريخ حكم المؤسسة الدينية كنخبة قادت مجتمعنا زمنا طويلا و نالت حصة الاسد في حكمنا قرونا من الزمن مما يجعل من الصعب عليها مغادرة عروشها وصلاحياتها بهذه السهولة والحال نفسه ينطبق علينا كمسيحيين" في تلكؤ نخبنا وعدم إستساغة التخلي عن الإتكاء على فلسفة الوصاية الروحية وتحميلها الكثير في بناء مستقبلنا، لذا سنبقى كشعب نعيش هذا الصراع ونعاني من تأثيراته الجانبية وسنظل نمارس هذه الإزدواجية الي ان تتحقق الثورة الفكرية الإصلاحية ليس في عقلنا المدني فقط، بل في كلا العقليتين، عقلية المؤسسة الدينية وكيفية ترويضها لتصب في صالح عقلية الانسان المتطلع للحرية والانعتاق.

الجزيل الإحترام المطران ساكو يخاطب الأكليريوس في سينودس روما المخصص لبحث مشاكل مسيحيي الشرق ومصيرهم المجهول، ومن خلالهم وكعادته وجه نباهته الموقرة رسالته الى مثقفينا وحذّرهم بوضوح من مغبة التعصب والانجراف وراء تخبطات الإنقساميين حيث المصير المجهول بانتظارنا، وهذا ديدنه الذي نقرأه غالبا في طروحاته السابقة، وهو مشكور على جرأته في إثارة مكمن المواجع الحقيقية، ولا ننسى أننا وبنفس هذا النسق والمعنى سبق وسمعنا وشاهدنا العديد من مثل هذه النداءات ومن رجال دين من مختلف المذاهب في مختلف الحقب الماضية، منها على سبيل المثال وليس الحصر ما سمعناه قبل سنوات وعلى الملأ، حين شاهدنا المرحوم البطريرك بيداويذ حين ظهريومها وهو يتحدث عبر قناة فضائية لبنانية مؤكدا على مخاطر آفة التعصب التسموية وزج"الدين" ومذهبياته في موضوعة القومية "السياسة" وهو يوجه كلامه بكل وضوح الى أولئك الذين يبنون من جهلهم للحقائق أحكاما ومسلمات بعيدة كل البعد عن منطق الأشياء الذي يبدو من الصعب عليهم هضمه أو قبوله.

لكن هنا علينا ان نقول ما ينصفنا ويراعي حقيقة واقعنا اليوم، البطريرك المرحوم بيداويذ قد ذهب الى طريق الحق أسكنه الله في جناته، كان في غاية الصراحة والجرأة وهو يحاجج مقدمة البرنامج واحد المتسائلين عندما قال عن نفسه أن قوميته هي أشورية وطائفته الدينية "المذهبية"هي كلدانية، وكلامه هو كلام رجل مسؤول يفترض أنه قد بناه على حقائق تاريخية علمية توصل اليها بنفسه ربما نحن نجهلها وهذا ليس بعيب، لكن أعود واقول ليس من باب التمجيد بما قاله ولا من باب هضم حقه في قول ما يراه، أليس من الوارد جدا أن يكون قد فاته إضافة القول باننا ككلدواشوريين سريان، بعد عقود وقرون من المتغيرات و تشابك الثقافات، باتنا نعيش اليوم وضعا يختلف كليا عما كان قبل قرن او قرنين في عموم نواحي الحياة، اي ليس من المستهجن ان يكون هناك اليوم من يفكر أو يعتقد عكس ما ذهب اليه مثلث الرحمة، كأن يكون إعتزاز أحد ابناء كنيسته الكاثوليكية بتسميته الكلدانية سببا يجعله يؤمن بانها تسمية قومية وليس طائفة دينية كما آمن طيب الذكر بيداويذ وبغض النظر عما تحكيه لنا وثائق التاريخ أو الحقائق التي بنى عليها او توصل اليها المرحوم بيداويذ، وللعلم هنالك الألاف من الاشوريين في العراق وهكذا من اورمي هم منتمون الى كنيسة البطريرك بيداويذ الكاثوليكية الكلدانية لكنهم أشوريون أقحاح وهذا ما أكده الكاردينال عمانوئيل دلي، انا لست هنا بصدد زيادة عقد الشليلة اكثر لكني أريد أن أدعي بان فك ألغاز بعض الإشكاليات التي نعاني منها وليس كلها، هو عند رجال الدين المتعمقين في دراساتهم "التاريخية الدينية" لأنهم كما يقول المثل ابناء مكة ادرى بشعابها، إذن فكر وقرار صادر من مرجعية كنسية بمستوى مرموق كمرتبة بطريرك كنيسة الكاثوليك الكلدانية يتطلب منا دراسته وتفسيره واخذ المفيد منه قبل أن نرجمه"حاشاه" أو نلصق به شتى الأتهامات ووصفه حاشاه بالخرف والهذيان كما فعل البعض من المتعصبين يومها؟

مشكلتنا يا سادتي هي اننا في بعض محاور فعالياتنا، حين يتحكم ثَوَرَان الرغبة الشخصيه و يتسيد عامل الميل المذهبي الروحي على طريقة تفكيرنا السياسية لتصنع من عقدة خطاب المذهب الكنسي نقطة للإنطلاق الى تأسيس مشروع قومي، بالتأكيد لن يكتب له النجاح ولن يحقق أي فائده لشعبنا ما دام الإنفعال والتحشيد المذهبي الكنسي التقسيمي هو الداينمو الذي يحركه، علينا اليوم نبذ ورفض زج النزاعات المذهبية الكنسية في تفاصيل العمل بالسياسة، وهذا ما أكد عليه نيافة الوردوني في مطالبته بضرورة توحيد الكنائس من اجل حماية شعبها على ارضه، بقي لنا ان نقول بأن مشروعنا القومي الوطني في التوحيد يحتاج الى خط سياسي علماني "يحترم المراجع الدينية" و يؤمن بأننا بدون توحدنا "سياسيا" لن نستطيع أن نخطو خطوة واحدة للأمام.

الوطن والشعب من وراء القصد

باختصار

حقوق الانسان... بين رمزية الادعاء ومحنة التطبيق .!!

بقلم ـ صادق الصافي

جاء عن الأمام علي –عليه السلام – قوله، لاتكن عبداً لغيرك وقد خلقك الله حرا، وقد تضمن القرآن الكريم سوراً وآيات تلزم البشر جميعا أحترام الحقوق والحريات، كما أكدت الكتب المقدسة لكل الديانات بشكل واضح بأن الحريات مظهر خارجي للكرامات الأنسانية.

وقد وردت أغلب مواثيق حقوق الأنسان لأول مرة في التأريخ قبل ٥٠٠٠عام قبل الميلاد، ضمن تشريعات القوانين السومرية التي سنها المشرع الأجتماعي أوركاجينا وفي ألواح الملك– أورنمو– و في الشرائع البابلية والأكدية وثم الآشورية وبدت على شكل نقاط أكثر تفصيلا في شريعة الملك البابلي حمورابي ١٧٩١قبل الميلاد، وقد أحياها الغرب الأوربي بعد عصر النهضة والثورة الصناعية,بعد أن خمد نورها..!! ويعتبر الأعلان الفرنسي لحقوق الأنسان في أعقاب الثورة الفرنسية ١٧٨٩م نقطة الأنطلاق المهمة لصياغة نظرية عامه للحريات

عرف– توماس هوبز– الحرية – معناها بأختصار عدم التدخل، وأعتقد أن جميع القوانين تمثل قيودا على حرية الفرد، أما الفيلسوف– بنتام – فأعتقد أن كل حرية تعطى للفرد تنطوي على تقييد لحرية فرد غيره ,كما أن القانون الذي يحميك هو قيد عليك. وقرر– جان جاك روسو – أن جميع الناس يولدون أحرارا متساويين.!! وقسم الفلاسفة الحقوق الفردية الى صنفين أولا– الحقوق الطبيعية و ثانياً الحقوق الدستورية أو التعاقدية.

في أغلب النظم السياسية العربية تتعرض الحريات والحقوق الأنسانية للأنتهاك ويشكل معول الهدم ممارسة يومية لاتقابل بأي رد فعل حكومي بسبب ميل الحكومات الى مد وتوسيع صلاحيتها، وترسيخ قواعد نظامها الديكتاتوري.

ويمكننا الاستعانة بالتعريف الشائع –للحرية – بأنها سلطة وأمكانية السيطرة على الذات، بموجبها يختار الأنسان بنفسه تصرفاته الشخصية ويمارس نشاطاته دون عوائق أو أكراه، أما الحريات العامه –بصفة الجمع– فهي ذلك النوع من الحريات الذي لايظهر للوجود القانوني الا بتفرعاته ووجوهه العملية، أي الحقوق والأمكانيات المعطاة للفرد بشكل جمعي لوجود تعبير –العام– ويشمل تدخل الدولة وفق أسس دستورية للأفراد و الأعتراف بحريات وحقوق وأمكانيات الأفراد وتنظيمها وضماناتها بموجب الدستور. وبهذا تكون العلاقة بين الدولة والحريات العامة في اطار قانوني وثيق ومحدد، ويتضمن مجموعة محدده من الحريات نظمها القانون وأعترف بها

أما مفهوم حقوق الانسان– الشائع – كمجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الأنسان واللصيقة بطبيعته، والتي تظل باقية حتى لو لم يتم الأعتراف بها. أو أنتهكت من قبل سلطة أو نظام سياسي معين. وبهذا تكون حقوق الأنسان خارج اطار القانون للدولة أونظامها ويشمل كل ما تحتاجه الطبيعة الأنسانية، من الحد الأدنى من الأمن المادي والحد الأدنى من الحماية الصحية والأجور والتعليم، لكن أغلب هذه الأحتياجات لايمكن تأمينها الا عن طريق الدولة ومؤسساتها العامة. مثل الضمان الصحي والمدارس للتعليم، ومؤسسات الصحة، وجميعها تحظى بأهتمام ورعاية المجتمع الدولي.

ويمكن تقسيم الحريات سواءاً كانت فردية أو جماعية الى الفئات التالية..١–الحريات البدنية و٢– الحريات السياسية و٣– الحريات الفكرية و٤– والحريات والحقوق الأجتماعية – و٥– الحريات الأقتصادية.

وكان صدور الأعلان العالمي لحقوق الأنسان هو الأنجاز الفعال للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أقرته في ١٠كانون الأول١٩٤٨ والذي الزمت بموجبه كل حكومات الدول الأعتراف والألتزام به وأحترامه. وأن الحكومات التي تقمع حرية الأنسان وتمنع حقوقه هي أنظمة حكومية متخلفة رجعية وجاهلة...لا تفقه الحياة .. وخارج الحضارة.؟

المناسبات الدينية والوطنية ودورها في الوحدة الوطنية

كريم خلف حسين

المناسبات الدينية والوطنية في حياة الشعوب لها دور في ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية.

أذ يشترك جميع ابناء الشعب في احياء المناسبة الوطنية كعيد الاستقلال أو اليوم الوطني او خروج أخر جندي لمستعمر غاز يوم الجلاء الوطني. وكذلك في المناسبات الدينية لكافة الشعوب والاقوام التي تعيش على ارض الوطن

تشكلِ الاعياد نموذجاً ثقافياً واجتماعياً وسلوكاً محدداً يشترك الكل في أحيائه بحكم التعايش السلمي والوطني والمصالح والمنافع المشتركة، العراق نموذج يمثل اللحمة الوطنية، عيد الفصح المسيحي يشاركهُ في عيده اخوه المسلم وعيد الفطر والاضحى للمسلمين يشاركهم المسيحيون واعياد الصابئة المندائيين واعياد نوروز للكرد فهي مناسبات وطنية عامة وشاملة للمجتمع العراقي بكل طوائفة واتجاهاته.

هذا التصرف العفوي يجب أن ترسخهُ في ادبياتنا ورؤانا وتصوراتنا الاخلاقية والتربوية وان تظهر اعيادنا الدينية والوطنية بمظهر وطني شامل وعام تعددنا العرقي والقومي والاثني هو رمز عزتنا وخزين معرفي وثقافي تحسدنا الشعوب عليه، أختلافنا في الاتجاهات لايعزلنا عن المشاركة في بناء وطن وحضارة واحياء للتراث وثقافة أغنت الانسانية بابداعها وخصوبتها وقدرتها على الايحاء والتأثير في الفكر الاخر والعقل الاخر.

ندعو الاعلام المهني الوطني المحايد النزيه أن يغني الاعياد الوطنية والدينية لعموم المجتمع العراقي بالتحليل والاستنتاج وابراز مكامن القوة والتلاحم لنسهم بترسيخ الوحدةِ الوطنية للعراق الجريح ليكون معافى وفاعلا ان شاء الله.

صلاح زينل

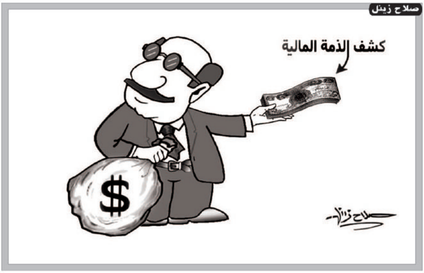

المعايير الاساسية لادارة الجودة

الحلقة الرابعة

سرمد فائز

ان نظام ادارة الجودة هو الإلية التي تستطيع بواسطتها المنشاة ان تنظم عملها وتدبر مواردها كي تحقق الجودة وتحسنها بشكل اقتصادي في كافة الأنشطة التي تقوم بها.

ان المعيار الاساسي لادارة الجودة هو عبارة عن وثيقة تصدر نتيجة إجماع يحدد المتطلبات التي يجب ان يفي بها المنتج او العملية او الخدمة وتصادق عليها من جهة معترف بها. فعلى مستوى الشركة يكون الهدف الاساسي من توحيد المعايير هي زيادة ربحية الشركة إما على المستوى الدولي فيكون الهدف الاساسي هو ترويج التجارة بين البلدان وإزالة العوائق الفنية التي تقف في وجه ما، وجهتها وحماية الصحة والسلامة والبيئة في الوقت الذي يحدد فيه معيار المنتج للمتطلبات التي يجب توفرها ليكون صالحاً للاستخدام.

ان هنالك أكثر من تعريف للجودة وهي في مجملها تأخذ منحى اقتصاديا حيث يكمن مفهوم الجودة في الاقتصاد الصناعي بالاساس هي "المستفيد من السلعة اوالخدمة" "خلو الخدمة من النقائص أو العيوب" "قدرة الإدارة على تحقيق طلبات المستهلك بالشكل الذي يتفق مع توقعاته ويحقق رضاه التام عن الخدمة التي قدمت له" "جودة الخدمة هي معرفة مايريد العميل "المستفيد" ويحقق الرغبة" اما اهمية الجودة فتنحصر في جودة التصميم والتطابق معه من حيث مستوى اداء السلعة.

اما الابعاد الإستراتيجية لإدارة الجودة فتلخص في تحقيق الرضا لدى المستهلك للخدمات التي تقدمها الشركة و زيادة الفعالية و المرونة التصحيحية للشركة مع رفع القدرة التنافسية للشركات في الأسواق.

ان عملية تطبيق أنظمة الجودة في الشركات العراقية تحتاج المورد "المنتج ، الموزع ، مقدم الخدمة..الخ" إلى نظام فعال لإدارة الجودة في المؤسسة، يتيح له تحليل متطلبات الزبون وتحديد كافة العمليات الإنتاجية والمساعدة التي تضمن الحصول على المنتج بالمواصفات المطلوبة ويجعل كافة العمليات فيها تحت المراقبة والضبط إضافة إلى ذلك فان مثل هذا النظام لإدارة الجودة ، يجب ان يقدم للتحسينات المستمرة التي تودي إلى تطوير المنتجات والعمليات .

لقد يسرت مجموعة المواصفات القياسيةISO على الشركات مهمة تأسيس أنظمة ادارة الجودة بتحديدها الصفات التي يجب ان تتسم بها هذه الأنظمة، ما يسهل إنتاج السلع بمستوى الجودة المطلوب والمحافظة على هذا المستوى بشكل مستديم.